L01
SAA
153

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتاج الحيواني

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مشكلة التموين باللحوم في لبنان

دراسة

بقلم

الدكتور علي سعد

١٩٦٨

من سلسلة دراسات مكتب الانتاج الحيواني

L01
SAA
153

الفهرســـــت

مقدّمـــــــة

خطورة قضيّـة تموين لبنـــان باللحوم
بالنسبة للاقتصـاد اللبنـاني
بالنسبة للمســتوى الغذائي

الفصـل الأول ـ الواقـــع وتطوّراتـــه
المعطيـــات الاســـاسية للقضيّة

البند الاول : اســـتهلاك اللحوم في لبنـــان

البند الثاني : نصيب مختلف الأنواع الحيوانية في سد الحاجات الى اللحوم .

البند الثالث : نصيب الانتاج المحلي والاستيراد في توفير اللحوم للبنـــان .
الانتاج المحلي لا يغطي أكثر من ١٤ بالمائـــة من الحـــاجات .

البند الرابع : لحوم المواشي المجترة وطرق تأمينهـــا الى لحـوم المواشي المجترة .

الفصل الثـاني ـ أبعـــاد المشـكلة وأخطـــارها .

البند الاول : تطوّر حجم استيراد المواشي الحيّة ولحومها .

البند الثاني : تطوّر قيمة المواشي المستوردة ولحومهـــا .
ارتفاع قيمة مشتريات لبنان من الخارج عشرين ضعفا في مدى عشرسنوات .

البند الثالث : نصيب استيراد المواشي ولحومها من مجموع قيمـــة مايســتورده لبنان ، يزيد عن ثمانية بالمائة عـــام ١٩٦٦ .

البند الرابع : نصيب قيمة المواشي المستوردة من الدخل القومـي يقارب ٦،٤ بالمائة عام ١٩٦٦ والعشرين بالمائة عام ١٩٧٥ .

البند الخامس : اتجاهات الوضع العالمي تشير الى تزايد عجز الانتاج عن تلبية الحاجات للحوم وترجيح استمرار غلاء الاسعار .

البند السادس : الحدّان الخطران للاتجاه الحالي لتطوّر قضيّة اللحوم في لبنان :

الخطر الاول : ارتفاع قيمة اللحوم والمواشي المستوردة حتى استنزاف القدرة الاقتصادية .

الخطر الثاني : تحديد الاستيراد والنقص في معدّل الاستهلاك الفردي للحوم .

الفصل الثالث — الحلول المدروسة لمواجهة الاخطار المقبلة .

الحل الأول — تشجيع التوسع في انتاج المواشي :

البند الاول : التوسّع الكمي : زيادة قطعان المواشي المولدة التي تربى في لبنان .

أولا = الحدود القصوى للتوسع المطلوب في انتاج المواشي .

ثانيا = المراعي اللبنانية وقدرتها على استيعاب قطعان اضافية من المواشي .

ثالثا = قدرة الأراضي الزراعية على انتاج الاعلاف اللازمة لتغذية أعداد اضافية من المواشي .

رابعا = استصلاح الأراضي — امكاناته وحدوده .

خامسا = التوازن بين الانتاج الحيواني والانتاج الزراعي

سادسا = التوازن بين المواشي الحلوب والمواشي المعدة للحم .

سابعا = استيراد الحيوانات المعدّة للتربية فالذبح أم استيراد المولدين

البند الثاني : التحسين النوعي .

رفع القدرات الانتاجية .

أولا = عنـــد الحيـــوان :

١ــ تعميم العروق المحسنة لانتاج الحليب واللحم على السواء .

دور التلقيـــح الاصطناعي .
عروق صافية (المولدين ذكورا واناثا)في محطـات التلقيـح .
وحيوانات هجينة : تطالب الجيـل الاول في مزارع التربية .

٢ــ مقاومة أمراض العقم وتحسين نسبة الاخصاب عند الانـاث .

٣ــ تحسين المسـتوى الغذائي وتخفيض أكلاف الملفـات اليومية .

٤ــ تحسين طرق التربية وخفض الأكلاف العامة .

ثانيا = لـدى الارض ــ تنمية خصوبة الأرض في سبيل استثمار مكثف ورفع انتاجية الارض للأنـــواع الحلفيـة .

ثالثا = لـدى الانسان ــ تثقيف المربين والمزارعيـن وتدريبهم على طرق جديدة لاستخدام أراضيهم وحيواناتهم بطرق أفضـل .

دور الكادرات الفنية في تطوير الانتاج الحلفي الحيواني .

الحل الثاني : تنظيم عمليات تسويق المنتجـات فـي الداخل والتموين الخارجي باللحوم .

البند الأول : في الداخل . ــ انشاء المسالخ ومستودعات تبريد اللحوم ووسائل حديثة لنقل اللحوم في المناطق .

الحد من سيطرة الاجرام في سوق المواشي واللحوم ، اعطاء ضمانات للراغبين في تربية المواشي لانتاج اللحم

يحفظ أموالهم وحقوقهم المشروعة عند الذبـــح والتسويق ،

انشاء تسهيلات لتحويل نفايات المواشي صناعيا .

في الخارج . ــ البحث عن اسواق جديدة للحوم والمواشي .

البحث عن صيغ جديدة لتوضيب اللحوم المستوردة من البلدان التي لا تزال محرمة .

انشاء مصانع للحوم المحفوظة في هذه البلدان .
انشاء مراكز للمعاينة ولتقطيع ولتوضيب اللحوم المبردة أو المجلدة .

تحسين الطرق التقليدية في اختيار الحيوانات الحيّة المستوردة والاسواق الجديدة والشراء والتســـويق والنقل من الأسواق التقليدية .

ضرورة التأكيد على شراء الحيوانات الصغيرة الســن مركزة عمليات النقل ، ان أمكن .

تأمين الاستقرار في أســعار الشراء بعقد اتفاقيــات متوسطة المدى مع الدول المصدّرة .

الفصل الــرابع . ــ خطة طويلة الأجل لتنمية انتاج المواشي .
الاعباء المترتبة على الدولة في وصفها وفي تنفيذها :

القــروض لتشجيع بناء المزارب .
شـــــراء الحيوانات المحسنة .
شـــــراء الأعـــلاف .

مشـــكلة التموين باللحـــوم
في لبنـــان

مقدّمـــة

قد يبدو من ناقلة القول التأكيد أن لبنان يؤمّن غالبية حاجاته الى اللحوم مما يستورده من الخارج . فقد اعتاد اللبنانيون على الصورة التقليدية الشـــائعة التي تصوّر لبنان بلدا مستوردا بحكم طبيعته ، وبلدا صغيرا تفرض عليه رقعتـــه الضيقة من الأرض وضآلة موارده الطبيعية أن يعتمد في معظم حاجاته على ما تنتجـه البلدان الاخرى من مختلف اسباب الغذاء واللباس وأدوات السكن والنقل والمعدات والأدوات الصناعية والمنزلية الخ ....

هذه الصورة أصبحت مألوفة في أذهان اللبنانيين الى حد أن كل دعـــوة لتغيير هذا الواقع تبدو ضربا من الاغراق في الوهم وشططا في مجافاة المنطـــق والروح الواقعية .

ونحن من الذين يعتقدون أن الأخذ بأحكام الواقع في دائرة الاعتبار شـــيء والاستســـلام للواقع شيء آخر . وبعد ، فان الواقع الجغرافي والطبيعي ليـــس كل شيء في وجود المجتمعات . فالتقدّم التكنولوجي والعلمي ، والتقدّم الاجتماعي المرتبط بالتطوّر الانساني من شأنهما أن يقللا من أهمية العوامل الطبيعية فـــي تقرير صورة الواقع العام لحياة المجتمع .

وما أكثر الأمثلة على قيام مجتمعات صناعية جد متقدمة في بلدان ليست غنيّـــة أو لم تعد غنيّة بالمواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات . وثمة أمثلة على تفوق بعـــض البلدان في الانتاج الزراعي ، رغم ضيق رقعتها الزراعية وفقر أراضيها أو صعوبـــة ظروفها المناخية . وعندما نقارن بين انتاجية الوحدة المعينة من الرقعة الزراعيـــة أو انتاج الحيوانات في البلدان المتقدمة من جهة ، وفي البلدان المتخلّفة من جهـــة أخرى ، نجد تفاوتا هائلا في النتائج ، بحيث أن البلدان المتقدّمة تستطيـــع أن تعوّض بفضل تطبيق مكتسبات العلم والعمليات التحسينية المكثفة (التأصيل الوراثـــي الانواع ، استخدام المخصبات والري ومكافحة الافات والامراض الخ ..) عما حرمتها اياه الطبيعة من سعة أراضي ومن ظروف طبيعية أخرى .

ومن جهة ثانية ، نحن مقتنعون بأن ثمة انواعا من الخدمات والمنتجات تتخذ صفة من الأهمية الحيوية في وجود مجتمع معيّن ،أى مجتمع ، بسبب حاجتهم اليومية الدائمة اليها . هذه المنتجات والخدمات ذات الأهمية الحيوية ،لا ينبغي لأى بلد أن يكل أمر توفيرها للبلدان والمجتمعات الاخرى بل أن من واجب كل بلد أن يسعى ليوفر ،بوسائله الانتاجية الخاصة ،وقدر المستطاع ،هذه الخدمات وهذه المنتجات ،أو معظمها ،لأبنائه المقيمين ان شاء لهم الامان والطمأنينة .

ومن هذه المنتجات ذات الاهمية الحيوية في حياة الشعب اللبناني ،وفي حياة كل شعب ، اللحوم على اختلافها .

فاللحوم تشكل ، مع الحليب ومشتقاته ، والبيض ، المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني ، هذا العنصر الغذائي الرئيسي الذى يوفر الحوامض الامينية التي لاغنى عنها في بناء الخلية الحية .

والانفاق على مشترى اللحوم ، يشكل النصيب الأكبر في ميزانية العائلة اللبنانية المخصصة لتوفير الغذاء .

ومن ناحية الاقتصاد اللبناني العام ،يزيد ما يدفعه لبنان ثمنا لاستيراد اللحوم والحيوانات المعدّة للذبح على مايدفعه ثمنا لاستيراد أية سلعة أخرى ، أو مجموعة متجانسة من السلع ،غذائية كانت أو غير غذائية .

أي أن استيراد اللحوم يستنزف من الطاقة الاقتصادية اللبنانية أكثر مما يستنزفه استيراد أية سلعة أخرى (ولا يسبقها في ذلك غير استيراد السيارات على اختلافها ولوازمها وقطعها ،هذا مع العلم أن السيارات ،وخاصة سيارات النقل لاتشكل سلعة من النوع الاستهلاكي الكامل كاللحوم والالبسة وغيرها ، وانما تشكل الى حد ما معدات تدخل فيما يمكن أن يسمى رأسمالا فنيا) .

ان قضية تموين لبنان باللحوم تتخذ اذن صفة بالغة الخطورة بالنسبة للاقتصاد اللبناني ، وبالنسبة لحياة اللبنانيين ومستواهم الغذائي على السواء .

وهذه الدراسة تتوخى أن تكون محاولة لمعالجة هذه القضية في حقيقة واقعها الحاضر ، وفي أبعادها المختلفة ،في سبيل التوّصل الى بحث الحلول الممكنة .

انها ستحاول الاجابة على أسئلة من هذا النوع :

كيف تتأمن حاجات لبنان الى اللحوم المختلفة ؟

ما هو نصيب الانتاج المحلي ونصيب الاستيراد في تأمين هذه الحاجات ؟

ماهي المصادر الرئيسية التي يجد فيها لبنان حاجاته للحيوانات المعدّة للذبح وللحوم ؟

هل من مخرج للواقع الحاضرالذى يفرض على لبنان أن يستورد من الخارج أكثر من خمس وثمانين بالمائة من لحوم المواشي ويجعل تموينه بهذه المادة الغذائية الرئيسية تحت رحمة الظروف الخارجية ؟

ماهي السبل لرفع الانتاج الحيواني وتنميته الى مستوى كاف يسمح بوقف النزيف المستمر في أمواله وفي احتياطيه من القطع النادر ثمنا لمشترى حيوانات حيّة ولحوم لاتنفك أسعارها ، في الاسواق الخارجية تتصاعد ،والقدرة على التموّن بها تتضاءل ،مع السنين ، بحيث أصبحت قيمة مانستورده منها ، حوالي ١٧٠ مليون ليرة (عام ١٩٦٦) (أى مايقارب ٨ بالمائة من مجموع قيمة مااستوردناه من الخارج و ٦،٤ بالمائة من مجموع الدخل القومي) ؟

ماهي الحدود القصوى التي تسمح ظروف لبنان الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية الذهاب اليها في محاولة التوّسع بتربية الحيوانات لوقف هذه الحركة التي ستضع الاقتصاد اللبناني في مأزق دقيق بعد بضع سنوات ، أو تقوده الى الحد من الاستيراد ، وبالتالي خفض معدّلات الاستهلاك الفردى لمادة غذائية رئيسية كاللحوم ؟

ما هي الاعباء المترتبة على أية محاولة منظمة لتأمين الكفاية الجزئية في الانتاج المحلي للحوم ؟ وما هي التدابير التنظيمية والتثقيفية والتغييرات الجذرية التي يتوجب ادخالها على طرق انتاجنا الحيواني والزراعي ،وجهازنا التعليمي المؤهل لتحضير الكادرات الفنية اللازمة لاحداث الخطوة الكبيرة التي تستدعيها أهداف بمثل هذا الاتساع ؟

ما هو نصيب الدولة والسلطات المحلية من الاعباء التي تستلزمها خطة بعيدة المدى لتحقيق هذه الكفاية الذاتية ؟ وما هو نصيب المجهود الخاص الذى ينبغي على مربي الحيوانات والمزارعين ، منفردين أو موحدين في تعاونيات ، بذله لتحمّل هذه الاعباء ؟

هذه الدراسة ستحاول ، قدر الامكان الاجابة على هذه الاسئلة وعلى كثير غيرها بفرضها توضيح المشاكل التي تثيرها هذه القضيّة الهامة والبحث عن الحلول المختلفة لها .

وبالطبع ، لا تدعى هذه الدراسة استنفاد كل نقاط البحث حول هذه القضية ولا التوصّل الى حلول نهائية لها . فهي لا تعدو أن تكون محاولة أولية لبحث المسألة من جوانبها المختلفة ، ولطرح بعض المقترحات حول الحلول التي يمكن اعتمادها على ضوء المعطيات والمعلومات المتوفرة حاليا . والنقص الحالي في المعلومات حول الكثير من النقاط التي ينبغي جلاؤها في سلسلة من التحقيقات والتحريات في المستقبل لا ينفي ضرورة الاسراع في المباشرة بوضع خطة لمحاولة الخروج بأسرع مايمكن من الوضع الحاضر الذى يهدد الاقتصاد اللبناني بالعجز المتصاعد وبالارهاق المتزايد .

الفصل الاول ـ الواقع و تطوراته المعطيات الاساسية

القضيـــة

البند الاول ـ استهلاك اللحوم في لبنان

عندما نعود الى مختلف الاحصاءات المتوفرة عن السنوات الماضية ، نجد أن مجموع ما يستهلكه لبنان من لحوم مختلفة قد ارتفع من حوالي ٣٥٤٠٠ طنا في السنة (في سنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦) الى ما يقارب ٨٦٠٠٠ طنا في السنة (عام ١٩٦٦) . أى ان حاجات لبنان الاستهلاكية من كميات اللحوم قد ازدادت بنسبة تقارب مائتين بالمائة في خلال اثنتي عشرة سنة .

و نسبة الزيادة هذه تزيد على نسبة ارتفاع السكان وقد تأدى عن ذلك أن معدل ما يستهلكه الفرد الواحد سنويا من اللحوم في لبنان قد ارتفع من حوالي ٢٢ كيلو الى ما يقارب ٣٢ كيلو (أى بنسبة تقارب الخمسين بالمائة) .

و هذه الزيادة في معدل الاستهلاك تعكس تحسنا في المستوى الغذائي لمجموع اللبنانيين ، تحسنا هو نفسه مرآة لارتفاع مستوى المعيشة في لبنان ، في هذه الفترة المتسمة بظاهرة الازدهار الاقتصادى .

ولو اعتمدنا الارقام الوسطية لثلاثة اشطار مختلفة من الفترة نفسها ، لوجدنا ان الكميات التي استهلكها لبنان تتوزع بين مختلف انواع اللحوم على الوجه التالي المبين في الجدول رقم ١

جدول رقم ١ ــ تطور استهلاك لبنان في مختلف انواع اللحوم
(على أساس الكميات التي توفرت للاستهلاك من الاستيراد
والانتاج المحلي) ٠

نوع اللحم	معدل أعوام ١٩٥٤ــ ١٩٥٦		معدل أعوام ١٩٥٩ــ ١٩٦١		معدل أعوام ١٩٦٤ــ ١٩٦٦	
	مجموع الكمية المتوفرة للاستهلاك (*) طن	النسبة المئوية من مجموع اللحوم المستهلكة	مجموع الكمية المتوفرة للاستهلاك (*) طن	النسبة المئوية من مجموع اللحوم المستهلكة	مجموع الكمية المتوفرة للاستهلاك (*) طن	النسبة المئوية من مجموع اللحوم المستهلكة
لحم البقر والجاموس (قصابة)	٨٦٠٠٠	٢٢٦٦ ٪	١٣٦٢٠٠	٢٧٦٨ ٪	١٥٦٨٠٠	٢٣٦٤ ٪
لحم الغنم الضأن (قصابة)	١٢٦٥٠٠	٣٥٦٢ ٪	١٠٦٤٠٠	٢١٦٩ ٪	١٥٦٣٠٠	٢٢٦٦ ٪
لحم الماعز (قصابة)	٣٦٢٠٠	٩٦٠ ٪	٤٦٩٠٠	١٠٦٣ ٪	٤٦٥٠٠	٦٦٦٥ ٪
لحم الخنزير (قصابة)	٠٦٣٠٠	٠٦٨ ٪	٠٦٣٠٠	٠٦٦ ٪	٤٠٠	٠٦٦٠ ٪
عفشة المواشي (قصابة)	٤٦٧٠٠	١٣٦٢ ٪	٥٦٧٠٠	١٢٦٠ ٪	٧٦٢٠٠	١٠٦٦٥ ٪
لحم الاسماك	٣٦٨٠٠	١٠٦٧ ٪	٥٦٧٠٠	١٢٦٠ ٪	٥٨٠٠	٨٦٦ ٪
لحم الدواجن	١٦٧٠٠	٤٦٨ ٪	٥٦٠٠٠	١٠٦٥ ٪	١٥٢٠٠	٢٢٦٥٠ ٪
لحوم مختلفة (معلبات ولحوم محفوظة ومبردة ومجلدة)	١٦٢٠٠	٣٦٦ ٪	٢٣٠٠	٤٦٨ ٪	٣٤٠٠	٥٦٠ ٪
المجموع	٣٥٦٤٠٠	١٠٠	٤٧٥٠٠	١٠٠	٦٧٦٠٠	١٠٠

المصدر : مجموعة الاحصاءات الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة في آذار ١٩٦٨ باعداد الدكتور عبد الستار والسيد عادل قرطاس ٠

البند الثاني — نصيب مختلف الانواع الحيوانية في سد الحاجات اللبنانية الى اللحوم

من هذا الجدول تتبين الحقائق التـــالية :

١) ان لحوم المواشي المجترة (البقر والضنم والماعز) تشكل اغلبية ما يستهلكـــه اللبنانيون من لحوم . فقد بلغت نسبتهـــا :

٨٠ بالمائة من مجموع الكميات المستهلكة في اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦

٧٠ بالمائة من مجموع الكميات المستهلكة في اعوام ١٩٥٩ — ١٩٦١

٦٣ بالمائة من مجموع الكميات المستهلكة في اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٤

٢) ان التدني التدريجي في نسبة هذه اللحوم للمجموع قد قابله ارتفاع موازٍ في نسبة استهلاك لحوم الدواجن التي قفزت من حوالي ٥ بالمائة في الشطر الاول من الفترة (١٩٥٤ — ١٩٥٦) الى ٢٢٫٥ في الشطر الاخير (١٩٦٤ — ١٩٦٦) أي أن نسبة الارتفاع تقارب ٤٠٠ بالمائة .

٣) ان استهلاك لحم الخنزير (الطازج) لم تصل نسبته ابدا الى الواحد بالمائة مـــن مجموع الكميات المستهلكة .

٤) ان نسبة استهلاك لحم السمك قد ارتفعت من اقل من ٤ بالمائة الى اكثر من ٨٫٥ بالمائة في خلال فترة الاثني عشرة ماضية .

٥) فيما يتعلق بأنواع المواشي المجترة ، يلاحظ ان التدني في نسبة استهلاكها قـــد اصاب خاصة لحم الضنم الضأن والماعز فقد هبطت نسبة استهلاك الضأن من ٣٥ بالمائة في اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ الى ٢٢٫٦ بالمائة اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ . وقد هبطـــت نسبة استهلاك لحم الماعز من ٩ الى ٦٫٥ بالمائة .

اما بالنسبة للحم البقر ، فان استهلاكه قد حافظ على نصيبه من المجموع العام (حوالي ٢٣ بالمائة) ، رغم ان الكميات المستهلكة منه في اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ قـــد زادت مائة بالمائة عن الكميات المستهلكة في اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ .

هذا بالاضافة الى ازدياد ملحوظ في كميات لحم البقر المحفوظ والمبـــرد والمجد المستورد من الخارج والذي يشكل غالبية البند المتدرج تحت تسمية "لحـــوم مختلفـــة" .

ويجدر التنويه بالارتفاع المدهش الذى اصاب في هذه الفترة ، استهلاك لحم الدواجن تعويضا عن النقص الذى اصاب استهلاك لحم الضأن والماعز . فقد ارتفعت الكميات المستهلكة من لحم الدواجن من ١٧٠٠ طنا (أى بنسبة ٤٥٨ بالمائة من مجموع اللحوم المستهلكة) اعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ الى ١٥٦٢٠٠ طنا اعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ (أى بنسبة ٢٢٥٥ بالمائة من المجموع) وقد كان للتقدم الباهر الذى احرزته صناعة تربية الدواجن في لبنان خلال الاثني عشرة سنة الماضية اثر حاسم في انقاذ لبنان من أخطار النقص في التموين بلحوم الاغنام والمواشي نتيجة لهبوط الانتاج الزراعي والحيواني في الاقطار المجاورة في الشطر الاول من هذه الفترة وخاصة في اعوام الجفاف التي اجتاحت المنطقة بعد ١٩٥٦ .

ولكن رغم ازدياد انتاج الدواجن في السنوات الاخيرة الى الحد الذى كان عليه استهلاك الضأن والماعز معا سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ورغم ازدياد الانتاج الداخلي لمجموع اللحوم على الصوم في لبنان بنسبة ثلاثة اضعاف فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٦ فان الطلب على اللحوم ظل في ازدياد مطرد وقد ظل لبنان يغطي حاجات هذا الطلب المتزايد باللجوء المطرد الى الاستيراد ويدفع ثمنا للحوم المستوردة مبالغ مرتفعة الاطراد بسبب الارتفاع المستمر في اسعار الاستيراد .

البند الثالث ـ نصيب الاستيراد والانتاج المحلي في تموين لبنان بلحوم المواشي

يبدو من الجدول رقم ٢ ان معدل ما استورده لبنان من لحوم قد ارتفع من ٢٥٨٠٠ طنا في اعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ (من أصل ٣٥٦٤٠٠ طنا أى بنسبة تقارب ٧٣ بالمائة من مجموع الاستهلاك) الى ٤٢٥٠٠ طنا في اعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ (من اصل ٦٨٠٠٠ طنا أى بنسبة ٦٣ بالمائة من مجموع الاستهلاك)

اما الانتاج المحلي فقد أمن حوالي ٢٧ بالمائة في الشطر الاول من الفترة و ٣٧ بالمائة في الشطر الثاني .

جدول رقم ٢ ـ نصيب الاستيراد والانتاج المحلي من مجموع الكميات المستهلكة من لحـــوم

	اعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦		اعوام ١٩٥٩ ـ ١٩٦١		اعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦	
	الكميـــة بالاطنـــان	النســـبة المئوية من مجمـــوع الاستهلاك	الكميـــة بالاطنـــان	النســـبة المئوية من مجمـــوع الاستهلاك	الكميـــة بالاطنـــان	النســـبة المئوية من مجمـــوع الاستهلاك
الانتاج المحلي	٩٦٠٠ طنا	٢٧	١٣٥٠٠ طنا	٢٨٫٤	٢٥٥٠٠	٣٧
الاســـتيراد	٢٥٨٠٠	٧٣	٣٤٠٠٠ طنا	٧١٫٦	٤٢٥٠٠	٦٣
المجمـــوع	٣٥٤٠٠	١٠٠	٤٧٥٠٠ طنا	١٠٠	٦٨٠٠٠	١٠٠

ونصيب الانتاج المحلي من مجموع الاستهلاك قد ارتفع بصورة ملحوظة فـــي الست سنوات الاخيرة التي تتناولها الاحصاءات المتوفـرة ٠

ففيما كان في اعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ لا يزيد عن ٢٧٫٢ بالمائة وفي اعـوام ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ فقط ٢٨٫٥ بالمائة نراه يرتفع في اعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ الى ٣٧ بالمائة حتى انه بلغ ١٩٦٦ حوالي ٢٥٠٠٠ طنا من اصل ٦٨٠٠٠ طنا أى نســـبة ٤٢ بالمائـــة ٠

والسبب الرئيسي لتفسير هذه الزيادة في نصيب الانتاج المحلي من مجمـــوع استهلاك اللحوم يكمن في التقدم المدهش في انتاج الدواجن الذى تضاعف حوالي ١٢ مرة فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٦ ٠

ولكن لســـوء الحظ لم يسجل انتاج الانواع الحيوانية الاخرى تقدما ممـــاثلا في الفترة نفســـها ٠

ولسوف نبين في فصل آخر أسباب هذا النمو غير المتوازى في القطاعات المختلفة للانتاج الحيواني والعوامل ذات الاثر في تخلف انتاج المواشي عن انتاج الدواجن ٠

وقد كان من فعل تخلف انتاج المواشي عن مجاراة وتيرة الحاجات اللبنانية المتزايدة الى اللحوم ان ارتفعت الكميات المستوردة من هذه المواشي ومن لحومها ارتفاعا متصاعدا . وارتفعت بنسبة اكبر المبالغ التي يدفعها لبنان اثمانا لاستيرادها .

ولنلق الآن نظرة اكثر امعانا على حقيقة استيراد المواشي .

البند الرابع — لحوم المواشي المجترة وطرق تأمينها

في الجدول رقم ٣ صورة عن اسهام الانتاج المحلي والاستيراد من المواشي المجترة في تأمين حاجات لبنان الى لحوم هذه الانواع .

ولدى تحليل الارقام المتوفرة في هذا الجدول ، تتبادر الى الذهن الملاحظات التالية :

١) فيما يتعلق بلحم الابقار ، هبط نصيب الانتاج المحلي في مجموع ما يستهلك لبنان من لحم هذا النوع ٣٥ بالمائة عام ١٩٥٤ و ١٩٥٦ الى ١٥،٥ بالمائة اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ وبالمقابل ارتفع نصيب اللحم المستورد من ٦٥ بالمائة الى ٨٤،٥ بالمائة من مجموع الاستهلاك للحم هذا النوع .

٢) فيما يتعلق بلحم الغنم ظل الاستيراد يشكل النصيب الاكبر في تأمين حاجات لبنان للحم هذا النوع مع تدن خفيف بنسبة هذا النصيب الى مجموع الاستهلاك في خلال اثني عشرة سنة (من ٩٨ بالمائة اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ الى ٩٠ بالمائة اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦) ولكن رغم تدني هذه النسبة او بالاحرى ، رغم ارتفاع كمية لحم الضأن الناتج عن الاغنام التي تربى في لبنان ارتفاعا قاربت نسبته اربعمائة بالمائة خلال الاثني عشرة سنة الماضية ، فان نصيب الاستيراد لم يهبط بعد عن نسبة ٩٠ بالمائة من مجموع الحاجات للحم هذا النوع .

٣) فيما يتعلق بلحم الماعز ، لم يتخذ الوضع ابدا الطابع الدراماتيكي الذى يتخذه تموين لبنان بلحم الابقار والاغنام . فقد ظل الانتاج المحلي بأكبر نصيب من مجموع استهلاك لحم هذا النوع فبلغ ٦٢،٥ بالمائة اعوام ١٩٥٤ — ١٩٥٦ و ٥٣،٣ بالمائة اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ .

من كل هذه الوقائع والارقام ، يتضح أن المشكلة الرئيسية تنحصر في تأمين حاجات لبنان الى لحوم الابقار والاغنام .

فهذان النوعان من الحيوانات هما اللذان يشكل لحمها عماد الاستهلاك في لبنان (اكثر من ٦٠ بالمائة اعوام ١٩٦٤ — ١٩٦٦ ، عندما نضم اليهما بند عفشة المواشي واللحوم المبردة والمجلدة) .

وهذان النوعان هما اللذان يستحصي تأمين لحومها في الاسواق اللبنانية دون اللجوء الدائم الى الاستيراد الكثيف الذي لا تنزل نسبته عن ٨٥ بالمائة من مجموع الحاجات السنوية الى لحم هذين النوعين واثمان مشترى هذين النوعين بصورة حيوانات حية معدة للذبح او بصورة لحوم مبردة او محفوظة هي التي تحدث استنزاف الاموال اللبنانية الى حد لا تدانيها فيه أية سلعة غذائية اخرى . بل ليس ثمة كثير من السلع تمتص من الثروة اللبنانية ما تمتصه حاجات لبنان الى لحم الاغنام والابقار ،

لهذه الاسباب ، سوف نحصر بحثنا ، في هذه الدراسة ، بقضية تموين لبنان من هذين النوعين من المواشي ، فلا نتعرض بالبحث للحيوانات الاخرى الا في معرض الحلول البديلة ، في مجال المقارنة بين انتاجية مختلف الانواع الحيوانية .

جدول رقم ٣ — نصيب الانتاج المحلي والاستيراد من المواشي المجترة في تأميـــن الحاجات الاستهلاكية (١٩٦٤ — ١٩٦٦)

الفتـــــرة		الابقار والجواميس		الاغنـــام		المـــاعز	
		معدل الكميـة بالاطنان (*) طـن	النسبة المئويـة من مجمـوع استهلاك لحـم النـوع	معدل الكميـة بالاطنان (*) طـن	النسبة المئويـة من مجمـوع استهلاك لحـم النـوع	معدل الكميـة بالاطنان (*) طـن	
١٩٥٤ — ٥٦	الانتاج المحلي	٢٤٠٠	٣٥ ٪	٤٠٠	٣٦٢ ٪	٢٠٠٠	٦٢٦٥ ٪
	الاستيراد	٥٦٠٠	٦٥ ٪	١٢١٠٠	٩٧٦٨	١٢٠٠	٣٧٦٥ ٪
معدل المجموع السنوى		٨٠٠٠	١٠٠	١٢٥٠٠		٣٢٠٠	١٠٠
١٩٥٩ — ٦١	الانتاج المحلي	٢١٠٠	١٦ ٪	٧٠٠	٧٦٢ ٪	٢٣٠٠	٤٧ ٪
	الاستيراد	١١١٠٠	٨٤ ٪	٩٧٠٠	٩٢٦٨	٢٦٠٠	٥٣ ٪
معدل المجموع السنوى		١٣٢٠٠	١٠٠	١٠٤٠٠	١٠٠	٤٩٠٠	١٠٠
١٩٦٤ — ٦٦	الانتاج المحلي	٢٤٠٠	١٥٦٥	١٥٠٠	١٠ ٪	٢٤٠٠	٥٣٦٣ ٪
	الاستيراد	١٣٤٠٠	٨٤٦٥	١٣٨٠٠	٩٠ ٪	٢١٠٠	٤٦٦٧ ٪
معدل المجموع السنوى		١٥٨٠٠	١٠٠	١٥٣٠٠	١٠٠	٤٥٠٠	١٠٠

المصدر — أرقام الكميات المبينة في الجدول مستقاة من مجموعة الاحصاءات الزراعية المنوه عنها في ذيل الجدول رقم ١

الفصل الثاني : ابعاد مشكلة التموين بلحوم المواشي وانعكاساتها على الحياة اللبنانية

البند الاول : تطور حجم استيراد المواشي الحية ولحومها

لو عدنا الى الجدولين رقم ١ ورقم ٢ لوجدنا أن معدل الكميات التي استوردها لبنان من لحم المواشي المجترة لم يتطور صعدا بسرعة خارقة بل ازداد ، وفقا لوتيرة معتدلة خلال الاثنى عشرة سنة التي وضعناها اطارا لتحرياتنا .

وحين نفصل المعلومات المتعلقة باستيراد اللحم الصافي الخاص بهذه المواشي ، يحصل لنا الجدول رقم ٤ الذى يلخص حركة تطور حجم الاستيراد فيما خص هذه الفئة من اللحوم

جدول رقم ٤ — تطور حجم الاستيراد المتعلق بلحوم الابقار والاغنام والماعز

نوع المواشي	الكميات من اللحم الصافي المستوردة (بالاطنان)		
	أعوام ١٩٥٤—١٩٥٦	أعوام ١٩٥٩—١٩٦١	أعوام ١٩٦٢—١٩٦٤
ابقار	٥٦٠٠ طن	١١١٠٠ طن	١٣١٠٠ طن
أغنام	١٢٦٠٠ طن	٩٧٠٠ طن	١٣٨٥٠ طن
ماعز	١٢٠٠ طن	٢٦٠٠ طن	٢١٠٠ طن
لحم قصابة واحشاء صالحة للاكل	٣٧٠٠ طن	٤٧٠٠ طن	٥٧٠٠ طن
المجموع العام	٢٣١٠٠ طن	٢٨١٠٠ طن	٣٥٠٠٠ طن
النسبة المئوية للزيادة بالنسبة للشطر السابق من الفترة		٢١٫٦ بالمائة	٢٤٫٥ بالمائة

حاشية : الكميات المدرجة في هذا الجدول تتناول الوزن الصافي للحوم المستهلكة . وقد تم تقدير الوزن الصافي اعتبارا من الافتراض بأن الوزن الصافي يعادل ٥٠ بالمائة من الوزن القائم للحيوانات .

من هذا الجدول يتبين أن معدل الكميات المستوردة من لحوم المواشي المجترة (التي نعالجها سوية لوجود ترابط وشيق بينها) قد زاد في أعوام ١٩٥٩ — ٦١ عما كان عليه في أعوام ١٩٥٤ — ٥٦ بنسبة ٦ر٢١ بالمائة فقط ، وانه زاد في السنوات الست التي تلت بنسبة ٥ر٢٤ بالمائة فقط . وهذه الزيادة معقولة وتتساوق مع تزايد عدد السكان في لبنان (والذي يقدر بحوالي ٨ر٢ بالمائة سنويا)

البند الثاني : تطور قيمة المواشي المستوردة

ارتفاع قيمة مشترياتنا عشرين ضعفا خلال عشر سنوات

واذا كانت وتيرة الزيادة في كميات الاستيراد من اللحوم تبدو معقولة ، فان الأمر لا يعود معقولا وانما باعثا على المخاوف الشديدة عندما نتحول للنظر ، ليس في تطور حجم الاستيراد ، وانما في تطور قيمة اللحوم التي يستوردها لبنان في الفترة المعنية

عند ذلك تبدو لنا صورة قائمة من خلال الجدول رقم ٥

جدول رقم ٥ — تطور قيمة المواشي الحية المستوردة الى لبنان من ١٩٥٧ الى ١٩٦٦ بالنسبة للسنة ١٩٥٧ وبالنسبة للسنة التي تسبق السنة المعنية

السنة	حيوانات حية			لحم قصابة واحشاء صالحة للأكل	المجموع السنوي	القيمة الدليلة بالنسبة للسنة ١٩٥٧	التغير بالنسبة للسنة التي تسبق السنة المعنية
	ابقار وجواميس	أغنام	ماعز				
	آلاف الليرات	آلاف الليرات	آلاف الليرات	آلاف الليرات	آلاف الليرات		بالمائة
١٩٥٧	٤١٥٧	٢٦٢٦	١١١٩	١٤٢	٨٣٤٤	١٠٠	
١٩٥٨	٤١٤٢	١٣٣١٧	١١٠٢	١٦٢	١٨٧٢٣	٢١٢	+ ١٢٤ ٪
١٩٥٩	٥٤٨٦	٢٠٨٠٠	٥١٣٦	٣٦٨	٣٠٩٩٦	٣٧١	+ ٤٠ ٪
١٩٦٠	٧٥٦٤	٢١٢٠٠	٢٣١٨	٦٦٩	٣١٨٥٠	٣٨٢	+ ٢ر٧ ٪
١٩٦١	١١٤٤٦	٢٧٦١٤	٦٣٠٢	١٢٨٦	٤٦٩٤٨	٥٦٢	+ ٤٨ ٪
١٩٦٢	١١٩٣٠	٢٣٤٣٢	٤٤٧٧	١٤١٦	٤١٢٥٨	٤٩٤	— ١٢ ٪
١٩٦٣	١٠٧٨٦	٢٤٥٣٩	٣٨٧٥	٢٠١٩	٤٢٢١٦	٥٠٥	+ ٢ر٥
١٩٦٤	١٣٤٧٥	٣٥٥٢١	٣٧٨٥	٢٦٨٥	٥٥٤١٦	٦٦٤	+ ٣١ر٤
١٩٦٥	٢٣٤١٩	٥٦٨٨٣	٥٧٢٦	٤٦٥١	٩٠٤٧٩	١٠٨٤	+ ٨١ر١
١٩٦٦	٣٤٦٢٥	١١٦٠٢٧	٦٨٥٦	٤٠٣٦	١١٥٠٩٤	١٣٨٦	+ ٧٠ر٩

مجموع التغيرات في السنوات التسع = ٣٧٢ر٦ / ٩ = ٥٢ر٤

معدل التغيرات (الزيادات) في السنوات التسع

ان نظرة على الجدول رقم ٥ تدلنا على الحقائق المخيفة التاليـــــة :

١ — ان قيمة ما استورده لبنان من المواشي المجترة ومن لحومها الطازجـــة قد ارتفعت من حوالي ثمانية ملايين ليرة عام ١٩٥٧ الى ١٦١ مليـــون ليرة عام ١٩٦٦ أي أن نسبة الزيادة في خلال تسع سنوات قد بلغـــت ٦٩٣٦ بالمائة ، أي قريبا من عشرين ضعفا .

٢ — ان الزيادة في قيمة المواشي المستوردة ولحومها بين ١٩٦٣ و ١٩٦٦ قد بلغت اعلى نسبة لها في ما خص الاغنام (قريبا من ٥ أضعـــاف) وتليها نسبة الزيادة في قيمة الابقار المستوردة (حوالي ٣٫٣ اضعاف) أما قيمة الماعز فلم تزد الا ضعفين في هذه السنوات الثلاث . وكذلـــك قيمة لحم القصابـــة .

المشكلة تكمن ، اذن ، قبل كل شيء في استيراد الابقار والاغنام الحيـة حيث يبدو منسوب قيمة المدفوعات يتصاعد بصورة مزعجة خاصة في السنـــوات الاخيرة التي تتناولها الاحصاءات المتوفرة .

٣ — ان نسبة الزيادة في كل سنة عن سابقتها قد بدأت تقفز قفزا فـــي السنوات الثلاث الاخيرة من الفترة المعنية ، بحيث أن لبنان قد دفـــع في سنة ١٩٦٦ ثمنا لمستورداته من هذه المواشي ولحومها حوالي أربعة أضعاف ما دفعه في سنة ١٩٦٣ في حين أن الكميات المستوردة في فترة السنوات الثلاث نفسها لم تزد الا بنسبة ٤ بالمائة تقريبا .

٤ — ان هذا التفاوت الكبير بين نسبة **الارتفاع في** حجم الاستيراد ونسبة قيمته لا تنفي لتفسيره عملية تعديل الاساس المعتمد من قبل سلطات الجمارك اللبنانية في حساب معدل القطع المستعمل في عمليات الاستيراد .

ان العامل الرئيسي للزيادة **المتصاعدة** تقوم في ارتفاع أسعار مشتـــرى الحيوانات في الاسواق الخارجية . ولما كانت تقديرات هيئة منظمة التغذيـة والزراعة (انظر أدناه البند الرابع من هذا الفصل) تشير الى الاتجاه نحو ازدياد الطلب على لحوم المواشي وخاصة لحوم الابقار واحتمال استمرار عـدم التوازن بين انتاج المواشي والطلب عليها في السنوات المقبلة ، **فليس** مـــن المنتظر اذن أن تزول الظاهرة التي تعاني منها والتي تتميز بالارتفـــاع المتصاعد في نصيب استيراد المواشي الحية ولحومها من العجز في الميـزان التجاري اللبنانـــي .

البند الثالث : نصيب استيراد المواشـــي عـــام ١٩٦٦ زاد

عن ثمانية بالمائة من مجموع قيمـــة ما اســـتورده لبنـــان

في الجدول رقم ٦ مقارنة بين مايدفعه لبنان سنويا ثمنا لما يستورده من مواشي ولحوم طازجة ومبردة ومعلبة (التي تتألف غالبيتها من لحوم المواشي المجترة) وما يدفعه ثمنا لكل مايستورده من الخارج .

جدول رقم ٦ — نصيب قيمة مايستورده لبنان من مواشي حية ولحوم من القيمة الاجمالية لمجموع مايستورده سنويا

السنة	القيمة الاجمالية لمجموع الاستيراد B		القيمة الاجمالية لاستيراد المواشي الحية ولحومها الطازجة والمصفوطة A	النسبة المئوية من مجموع الاستيراد $\frac{A}{B} \times ١٠٠$
	(ب) ملايين الليرات	نسبة التغير السنوي بالمائة	(١) ملايين الليرات	بالمائة
١٩٥٩	٧٠٠		٣١ر٨	٤ر٥
١٩٦٠	٨٥٤	+ ٢٢ ٪	٣٥ر٦	٤ر٥
١٩٦١	١٠٦١	+ ٢٥ر٤ ٪	٥٦ر٧	٥ر٣
١٩٦٢	١٠٤٩	— ٠ر٩ ٪	٤٦ر٧	٤ر٥
١٩٦٣	١٠٩٦	— ١ر٤ ٪	٤٧ر٦	٤ر٨
١٩٦٤	١٢٠٠	+ ٢٠ر٤	٦٣ر٠	٥ر١
١٩٦٥	١٢٠٠	+ ٤١ر٦	٦٦ر٨	٥ر٥
١٩٦٦	١٩٠٠	+ ١١ر٧	١٦٥ر٢	٨ر٢

المصادر : (آ) : مجموعات الاحصاءات الزراعية . ومجموعات احصاءات التجارة الخارجية

(ب) : مجموعات احصاءات التجارة الخارجية .

يتضح من الجدول رقم ٦ أن نسبة قيمة المستورد من المواشي واللحوم الى مجموع قيمة الاستيراد في لبنان قد تراوحت بين ٤ر٥ و٥ر٥ بالمائة حتى ١٩٦٥ . ولكنها ارتفعت فجأة الى حوالي ٨ر٢ بالمائة في سنة ١٩٦٦ . وهذا يعني ارتفاع النسبة الى ضعفيها بين سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٦ .

وهذه الحقيقة المتمثلة ببلوغ قيمة مشترياتنا من اللحوم أكثر من ثمانية بالمائة من مجموع مانشتريه من الخارج تصنع المواشي ولحومها في رأس السلع التي يستوردها لبنان وأكثرها استنزافا لأمواله ولاحتياطاته من النقد النادر .

وعندما نتصفح في مجموعة احصاءات التجارة الخارجية لائحة البضائع الاكثر استهلاكا التي تغذي " تجارة الاستيراد الخاصة " نجد أن المواشي واللحوم تشكل مجموعة من السلع لا يضاهيها في اثرها على ميزان مدفوعاتنا للخارج الا عدد قليل جدا من مجموعات السلع .

وفي الجدول رقم ٧ صورة مقارنة عن الارقام التقريبية لقيمة ما يستورده اللبنانيون من مختلف المجموعات السلعية في السنوات الثلاث الاخيرة التي تتناولها الاحصاءات المتوفرة ١٩٦٤ — ١٩٦٦ .

جدول رقم ٧ — مقارنة بين قيمة بعض المجموعات المتجانسة من السلع التي يستوردها من الانواع الاكثر استهلاكا .

مجموعات السلع الاكثر استهلاكا	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
السيارات على اختلافها ولوازمها	٦٣		
المواشي ولحوم معلبة	٦١		
نفط ومشتقاته على اختلافها	٥٥		
حنطة أرز شعير ذرة الخ	٥٥		
خضار بقول وفواكه وثمار	٣٣		
أغشاب	٢٥		
قطن خام	١٤		
انسجة والبسة جاهزة من كل نوع	٦٠		

المصدر : مجموعات التجارة الخارجية (انظر " تجارة الاستيراد الخاصة " لائحة رقم ١٥ — لائحة البضائع الاكثر استهلاكا) .

ويتضح من الجدول رقم ٧ أنه في عام ١٩٦٤ مثلا جاءت المواشي ولحومها الثانية في الترتيب مباشرة بعد السيارات ولوازمها (٦٣ مليون ليرة) وقبل الانسجة والالبسة من كل نوع (حوالي ٦٠ مليون ليرة . وتتلو بعد ذلك المجموعات الأخرى بالغطط ومشتقاته ، وحبوب الحنطة والشعير والذرة (٥٥ مليونا) ثم الخضار والبقول والفواكه والثمار (٣٣ مليونا) والاخشاب (٢٥ مليونا)

البند الرابع : نصيب قيمة استيراد المواشي من الدخل الوطني

في الجدول رقم ٨ ادناه مقارنة بين الارقام التقديرية للدخل الوطني في لبنان وأرقام قيمة ما يستورده لبنان من مواشي ولحوم بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٦٦

جدول رقم ٨ تطور نصيب قيمة استيراد المواشي اللحوم من الدخل الوطني .

السنة	القيمة التقديرية للدخل الوطني C		قيمة استيراد المواشي ولحومها A	السنة المئوية $\frac{A}{C} \times 100$
	ملايين الليرات	نسبة النمو السنوي	ملايين الليرات	
١٩٦٠	١٦٠٠		٣١،٨	٢،٢ بالمائة
١٩٦١	١٧٢٠		٥٦،٧	٣،٢
١٩٦٢	١٩٠٠		٤٦،٧	٢،٤
١٩٦٣	٢٠٥٠	٥،٧٥ بالمائة تقريبا	٤٧،٦	٢،٣
١٩٦٤	٢٢٢٠		٦٣،٠	٢،٨
١٩٦٥	٢٤٠٠		٩٩،٨	٤،١٥
١٩٦٦	٢٥٨٠		١٦٥،٢	٦،٣

يتبين من هذا الجدول ان نصيب استيراد المواشي ولحومها من مجموع الدخل الوطني لم يكن يشكل غير ٢،٢ بالمائة في عام ١٩٦٠ . ولكنه ارتفع الى ٤،١٥ بالمائة عام ١٩٦٥ ثم الى ٦،٣ بالمائة عام ١٩٦٦ .

البند الخامس : اتجاهات السوق العالمية تشير الى ترجيح استمرار التزايد في غلاء اسعار اللحوم حتى عام ١٩٧٥ .

ان الارتفاع المطرد في قيمة مدفوعاتنا ثمنا للمواشي الحية واللحوم يشكل معضلة تتطلب المعالجة السريعة . وهذا الارتفاع في مشتريات الحيوانات واللحوم يشكل ظاهرة لا مثيل لوتيرتها في أى قطاع آخر من قطاعات حركة الاستيراد اللبناني . فقد زادت قيمة مدفوعاتنا ثمنا للمواشي واللحوم، سنة ١٩٦٦ ثلاثة اضعاف ونصف عما في سنة ١٩٦٣ وخمسة اضعاف عما في سنة ١٩٦٠ وعشرين ضعفا عما في سنة ١٩٥٧ .

ويبدو أن هذا الارتفاع في قيمة مدفوعاتنا هذه ، يشكل حركة تصاعدية وحيدة الاتجاه ، ومدعوة للاستمرار مع الايام على الوتيرة المتسارعة نفسها ، ان لم يكن على وتيرة اقوى ، لو ظلت العوامل والاوضاع السائدة في لبنان وفي العالم مستمرة على شكلها الحالي ، من حيث علاقات الانتاج بالطلب الاستهلاكي وانعكاس هذه العلاقات على الاسعار .

وكل الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية المختصة تشير الى ترجيح استمرار الاتجاه الحالي نحو نقص انتاج اللحوم في العالم عن سد حاجات الاستهلاك .

فقد ورد في دراسة لمنظمة التغذية والزراعة ما يلي (١) :

" ان استشراق الرؤية للانتاج والطلب في السنوات العشر القادمة يشير الى ان النمو في هذين المظهرين سيستمر . ومن المنتظر أن يؤثر تكاثر السكان وتحسن مداخيل الافراد في زيادة الطلب العالمي على الفئات الاربع من اللحوم بما يقارب ٢٤ مليون طن أى بنسبة ٣٨ بالمائة زيادة عن معدل الاستهلاك الفعلي في اعوام ١٩٦١ — ١٩٦٣ ، حسب الفرضية الضعيفة . انما حسب الفرضية القوية ، فان الزيادة ستقارب ٢٩ مليون طن تقريبا ، أى بنسبة ٤٦ بالمائة .

/...

" وان تقديرات الانتاج في المستقبل ،عندما تقارن بتقديرات الطلب المرتقب على اللحوم تشير الى ان البلدان المتقدمة (على اعتبارها مجموعة واحدة) ستتجه نحو تغطية الجانب الاكبر من هذه الزيادة في الطلب ، بواسطة انتاجها الداخلي ،مع بقاء بعض النقص المحدود .

"..... اما بالنسبة للبلدان النامية ،فان التقديرات تشير الى ان الهوة التي تفصل القدرة على التموين باللحوم عن الطلب المقابل لهـــا .

---

(١) تقديرات حول انتاج الاغذية والطلب عليها ١٩٦٥ — ١٩٧٥
ص ..... منظمة التغذية والزراعة — عـام ١٩٦٨

Les Projections

ستزداد اتساعا بصورة محسوسة في هذه البلدان عام ١٩٧٥ . ويستتبع ذلـــك ان النقص لدى البلدان النامية ، على اعتبارها مجموعة واحدة ،بما فيها البلدان المصدرة للحوم (الارجنتين والاورغواي والباراغواي في اميركا اللاتينية وبعض بلدان افريقيا الشرقيـــة) ان هذا النقص سوف يقارب ٨ — ١٢ بالمائة من مجموع طلبهـا المقدر حسب وتيرة نموها الاقتصادي . انما اذا استبعدت البلدان المصدرة ،فان القدرات على التموين بالانتاج الداخلي في المناطق النامية ، سوف تكون مقصـرة عن تلبية الطلب المقدر للحوم فيها بما يقارب ٢،٥ الى ٣،٥ طنون من الاطنـان أي بنسبة ٢٠ بالمائة من هذا الطلب ."

وفيما خص انتاج لحم الابقار تقول الدراسة ما يلـــي :

" في بلدان اميركا اللاتينية المصدرة للحوم ،كان التقدم في الانتـاج بطيئا في السنوات التي انقضت بين ١٩٥١ و ١٩٦٣ . ومن المؤكد ان نمو الانتاج كان اكثر بطئا في بلدان افريقيا الشرقية المصدرة حيث لا تزال التربية الحيوانيـــة أقل افادة من الوسائل المتطـــورة .

... (وفيما يتعلق بأوربا الغربية ،حيث سجل انتاج الابقار ارتفاعا محسوسا في الفترة نفسها) تظهر التقديرات حول الانتاج في عام ١٩٧٥ ،الناتجة على السواء من الفرضية الضعيفة القائمة على اعتبار أن السياسات الحكومية لن تشجع أي توسع كبير في انتاج الابقار الحلوب ،وعلى الفرضية القوية القائمة على اعتبار تزايد محسوس في عدد الابقار واستخدام اكثر كثافة للعجول في سبيل انتاج اللحـــم (بتأخير ذبحها الى حين بلوغها وزنا اكبر)

وتظهر التقديرات حول الانتاج ادنى بنسبة محسوسة عن الكميات المقدرة بالاستناد الى الاستقراء البسيط المرتكز على فرضية استمرار الاتجاهات الماضية للانتاج . وان التباطؤ في الانتاج الاجمالي للحوم الابقار (الذى سيتجلى عام ١٩٧٥) مرده : أولا الى النقص التدريجي في "الاحتياطي من العجول" الذى كان ،في السابق المصدر الرئيسي للزيادة في انتاج اللحم البقرى . أما خارج الاسرة الاوربية الاقتصادية (دول السوق الاوربية المشتركة) . فان " الاحتياطي من العجول" قد زال وتبدد عمليا في كثير من البلدان ، بمعنى أن كل العجول الصالحة لانتاج اللحم ، قد استخدمت لهذه الغاية بارسال غالبية العجول الى الذبح بعد ان تبلغ وزنها الاقصى ،تلبية للطلب الداخلي والخارجي للحم العجول .

" . . . . . وان التقديرات المتعلقة باللحوم البقرية (لحم البقر الكبير والعجول) تشير الى أنه سيكون ثمة عدم توازن عالمي عام ١٩٧٥ لان الكميات الاجمالية التي ستتوفر للتصدير ستكون ادنى بما يقارب مليونين الى ثلاثة ملايين من الاطنان من الحاجات الاجمالية للاستيراد حسبما يجرى الحساب : على اساس الفرضية الضعيفة او الفرضية القوية فيما خص النمو الاقتصادى . . . . وهذا الامر سوف يكون في عام ١٩٧٥ عاملا هاما من شأنه ان يؤدى الى ارتفاع محسوس في اسعار اللحوم البقرية في الاسواق العالمية ."

وتنتهي الدراسة الى الاعتقاد بان ارتفاع اسعار اللحوم قد يؤدى الى حالتين : اما الى تشجيع زيادة الانتاج الداخلي بصورة اقوى في البلدان المستوردة . . . . مع ترجيح ان هذه الزيادة لن تكون من القوة بحيث تكفي العجز عن تلبية الطلب الداخلية واما الى كبح تنامي الطلب الفعلي في الاسواق الداخلية مما سيؤدى الى نقص في الاستهلاك الداخلي (خاصة في البلدان النامية .)

وما يصح على مجموع البلدان النامية قد يصح على لبنان بوجه أخص من حيث النتائج المترتبة على عدم التوازن القائم حاليا بين الاقبال المتزايد على استهلاك اللحوم وعجز الانتاج المحلي عن تلبية الحاجات المتزايدة .

البند السادس: الخطران الخطران للاتجاه الحالي في لبنان :

ان حركة التسارع المخيفة في ارتفاع قيمة مايدفعه لبنان ثمنا لما يستورده من لحوم ستؤدي ،في حال استمرارها على الوتيرة الى نتيجتين لا تقل واحدتهما خطرا عن الأخرى :

ارتفاع قيمة اللحوم المستوردة الى حد يقارب المليار ليرة في السنة وانقاص معدل الاستهلاك الفردي من اللحوم بصورة محسوسة .

١ ـ الخطر الاول . ـ احتمال ارتفاع قيمة اللحوم والمواشي المستوردة حتى قرابة المليار ليرة في اقل من عشر سنوات

عندما نعود الى الجدول رقم ٤ ونأخذ،في الفرضية الضعيفة ،معدل الزيادات من سنة الى أخرى في قيمة اللحوم المستوردة ،على مر السنين بين عام ١٩٦٦ لوجدنا ان هذا المعدل السنوي في الزيادة يقارب ٤١،٤ بالمائة.

فلو اعتمدنا هذا المعدل مقياسا لوتيرة التزايد في السنوات القادمة حتى سنة ١٩٧٦ ،ولو افترضنا ان الامور ظلت تسير على شكلها الحالي ،لحصلت لنا الصورة المقدرة لقيمة ماسنستورده من حيوانات ولحوم في عام ١٩٦٧ ، متمثلة بالرقم ٦٦٨،٦ مليونا من الليرات .

ولكن لو اخذنا بفرضية اقل تفاولا ،ترتكز على معدل الزيادات السنوية في السنوات الثلاث الاخيرة التي تتوفر فيها الاحصاءات ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ وقدره ١ ، ٦١ بالمائة ،حينذاك تصبح القيمة المقدرة لما سنستورده من حيوانات ولحوم للذبح في عام ١٩٧٦ قرابة ٧ ،٨٦ مليونا من الليرات اللبنانية ،أي قريبا من المليار من الليرات اللبنانية .

وفي عام ١٩٧٧ ،أي بعد عشر سنوات سوف تتجاوز قيمة المشتريات اللبنانية من اللحوم المليار من الليرات اللبنانية.

وعلى أساس معدل الزيادات السنوية في مجموع قيمة الاستيراد في لبنان بين عام ١٩٥٩ و ١٩٦٦ ،والذي لم يتجاوز ١١،٣ بالمائة يصبح بالامكان الاحتساب مجموع القيمة المقدرة لهذا الاستيراد في عام ١٩٧٦ لن تتجاوز في الفرضية الضعيفة ٢١٤٧ مليونا من الليرات اللبنانية .

أما في الفرضية القوية ، التي تعتمد معدل الزيادات السنوية في السنوات الثلاث الاخيرة (١٩٦٤ — ١٩٦٦) والذى يقارب ٥ ، ٢٤ بالمائة تصبح القيمة المقدرة لمجموع الاستيراد اللبناني عام ١٩٧٦ : قرابة ثلاثة مليارات ومائتي مليون .

استنادا الى هذه الارقام التقديرية تصبح نسبة قيمة ما سيستورده لبنان من مواشي ولحوم الى مجموع قيمة الاستيراد حوالي ٢١ بالمائة في احدى الفرضيتين و٣١ بالمائة في الفرضية الاخرى .

ولو انتقلنا لمعرفة تطور نصيب القيمة التي ندفعها ثمنا نستورده من مواشي ولحوم بالنسبة للدخل القومي لرأينا انه فيما كانت هذه القيمة لا تمثل غير ٢ ، ٢ بالمائة من الدخل القومي المقدر في عام ١٩٦٠ قفزت هذه النسبة الى ٢ ، ٤ بالمائة عام ١٩٦٥ ثم الى ٤ ، ٦ بالمائة عام ١٩٦٦ . وعلى اساس نمو العنصرين في السنين الماضية ، يغدو من المنتظر ان تصبح نسبة القيمة المقدرة للحوم والمواشي التي سنستوردها عام ١٩٧٦ الى الدخل القومي المقدر في العام نفسه حوالي ١٥ بالمائة في الفرضية الضعيفة وقرابة ٢٢ بالمائة في الفرضية القوية .

وهذا يعني ان استيراد المواشي واللحوم سيمتص بعد عشر سنوات خمس أو سدس الدخل الوطني في لبنان ان لم تتم معالجة الامر ، اى ما يعادل اعتمادات اكثر الوزارات اللبنانية .

فهل يحتمل الاقتصاد اللبناني مثل هذا النزيف المخيف من قدرته الاقتصادية ؟ وهل من مصلحة لبنان ان تخصص مثل هذه الحصة الباهظة من دخله الوطني لمشترى فئة واحدة من السلع الاستهلاكية ؟

٢ — الخطر البديل : تحديد الاستيراد وبالتالي النقص في معدل الاستهلاك الداخلي للحوم

ثمة مهرب سهل من هذا الخطر المحتم الذى ينتظر الاقتصاد اللبناني ، ذلك المهرب يتمثل في عمليات تحديد استيراد المواشي واللحوم الذى يشكل احد الوسائل لكبح جماح هذه الآلة الجهنمية التي تسير باقتصادنا بسرعة مرعبة على طريق عدم التوازن ، فالعجز ، فالافلاس .

والحل المتمثل بتجديد الاستيراد قد يتحقق بصورة منظمة وفقا لخطة مرسومة تنتهجها الدولة لوقف نزيف الاموال .

ولست أدري ان كان في مقدور اية حكومة ان تجرؤ في ايام السلم على انتهاج سياسة من هذا النوع تؤدي حتما الى ارتفاع في اسعار سلعة حيوية كاللحوم في السوق الداخلية .

ولكن من المرجح ان يتحقق تحديد الاستيراد بصورة عفوية ، وكنتيجة حتمية لارتفاع اسعار اللحوم التي سيستمر تصاعدها المطرد ، في الاسواق العالمية ان صحت تقديرات المنظمة الدولية للتغذية والزراعة .

وبالفعل ،فان آخر المعلومات التي بلغتنا عن حركة الاستيراد تدل على هبوط مفاجيء في الكميات والاعداد المستوردة من المواشي الحية ، في عام ١٩٦٧ على اثر الارتفاع الكبير في الاسعار الذي تميزت به الاشهر الأولى من العام نفسه .

ومن هذه المعلومات يتبين ان لبنان استورد

عام ١٩٦٧		عام ١٩٦٦	
٤٢٨٥٢١	رأسا من الغنم مقابل	٦٩٩١٦٦	رأسا
و ٧٥٦٠٠	رأسا من البقر والجاموس مقابل	٩٥٦٠٨	رأسا
١١٦٥٠٠	رأسا من الماعز مقابل	٩٣٨٤٤	رأسا
٢٩٠٠	طنا من اللحوم المبردة المحفوظة والاحشاء القابلة للاكل مقابل	٥٧٠٠	طنا

وتحديد الاستيراد يعني بالدرجة الأولى تحديد الكميات المستوردة .

ولكننا رأينا اعلاه (انظر الفصل الثاني ـ الفقرة الاولى) ان اسباب تزايد القيمة التي ندفعها ثمنا للحوم والمواشي لا تعود فقط الى التزايد في حجم الكميات المستوردة (الذي قدرنا معدله بحوالي ٤ بالمائة سنويا في السنوات العشر الاخيرة وانما الى ارتفاع الاسعار خاصة ، هذا الارتفاع الذي قدرنا معدله بحوالي ٤١ بالمائة سنويا في الفترة نفسها . واذا طرحنا من هذا الرقم ٤ بالمائة معدل النمو السنوي للكميات المستوردة و ٦ بالمائة معدل تصحيح حسابات القطع في تقدير قيمة السلع المستوردة ، يتبقى ٣١ بالمائة كمعدل زيادة سنوية في الاعوام التسعة التي تتناولها المعلومات المتوفرة .

فكل محاولة للتخفيض بصورة محسوسة من القيمة الاجمالية لاستيراد المواشي واللحوم لن تكون ناجحة الا اذا ادت الى تخفيض محسوس في الكميات المستوردة .

وعلى افتراض ان لبنان يعتزم تجميد القيمة الاجمالية للاستيراد في حدود ما صرف سنة ١٩٦٦ (اى ٥ ،١٦١ طيون ليرة) فان ذلك لن يتأتى له الا بتخفيض كميات اللحوم والمواشي التي يستوردها بنسبة مماثلة لمعدل نسبة الارتفاع السنوى للاسعار أى بمعدل ٣١ بالمائة سنويا ،او قريبا من ذلك ، وهذا يعني ان على لبنان ان يعود في سنة ١٩٧٥ مثلا الى مستوى اقل بكثير من مستوى الكميات التي كان يستوردها عام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ .

وهذا يعني الهبوط بمعدل الاستهلاك الفردى للحوم من ٣٢ كيلوغراما في السنة الى حوالي ١٣ كيلوغراما في السنة (اى بنسبة ٤٠ بالمائة فقط من معدل الاستهلاك الفردى عام ١٩٦٦) واذا اخذنا بعين الاعتبار تزايد السكان في الفترة نفسها ، يصبح من المنتظر تخفيض معدل الاستهلاك الفردى للحوم في لبنان الى قرابة العشرة كيلوغرامات في السنة .

فهل يرضى لبنان بهذا الانحدار السريع في سلم التقدم الاجتماعي والصحي ؟ وهل يسلم أحد بمثل هذا التقهقر في المستوى الغذائي اللبنانيين ، بدلا من التقدم والارتقاء الذى يفرضه التطور العميق الذى تناول مختلف الطبقات منذ العهد الاستقلالي وزاد حاجات طبقات اجتماعية كل سنة أوسع ، وشدد من حركة اقبالها على استهلاك المواد الأساسية وفي طليعتها اللحوم ،ذات القيمة الغذائية الرفيعة ، والمصدر الرئيسي للحوامض الامينيته الحيوية .

وماذا سيكون من امر المستوى الصحي لو نقص معدل استهلاكهم للحوم بنسبة محسوسة عما هو عليه اليوم (فهبط معدل استهلاك الفردى في اليوم من ٨٩ غراما) كما كان عام ٦٤ — ١٩٦٦ الى ٣٥ غراما) الن يتسبب ذلك في انتشار العديد من الامراض والاضطرابات التي يعين البروتين الحيواني في التحصين ضدها .

وبعد أفنكون مخالين ان اكدنا ان الكثير من جوانب الحياة اللبنانية (بما فيها كل مظاهر البناء القومي (حتى النشاطات الثقافية والفكرية) .) مرهونة بسلامة أجسام اللبنانيين بمستواهم الصحي والغذائي .

وهل يعقل ان تتحقق الخطط الموضوعة للتنمية السياحية في السنوات المقبلة ، مع فقدان مادة غذائية أساسية كاللحوم ومع غلاء اسعارهـــا .

تلك مشكلة اجتماعية لا تقل أهمية من المشكلة الاقتصادية تثيرها قضية صعوبات تموين لبنان باللحوم وتدعو للبحث الجدي عن حلول للخروج من اخطار الطريق الوحيدين المفتوحين حاليا امام الاختيار المفوض .

جدول رقم ٩ — مقارنة بين معدلات الاستهلاك الفردى للحوم في السنة (او بالاحرى لمعدل الكميات المتوفرة) في مختلف البلـــدان

(في الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦)

اسم البلـد	معدل الاستهلاك الفردى كلغ في السنـة	اسم البلـد	معدل الاستهلاك الفردى كلغ في السنـة	اسم البلد	معـدل الاستهلاك الفردى كلغ في السنة
الهنـد	٥ر١	يوغسلافيا	٢٨	المجر	٥٠
سيـلان	٨ر١	السودان	٣٠	السويد	٥٠
باكستان	٤	لبنـان	٣٢	هولندا	٥٤
اندونيسيا	٥	اليونـان	٣٢	سويسرا	٦٢
الاردن	٥ر٧	رومانيـا	٣٥	الدانمرك	٦٢
اليابـان	٥ر٨	ايطاليـا	٣٥	النمسـا	٦٥
غانـا	١٠	فنلنـدا	٣٧	بلجيكـا	٦٥
سوريـا	١٣	التشيلي	٣٧	المانيـا الاتحادية	٧٠
ت.ع.م.	٥ر١٣	النرويـج	٤٢	البراغواى	٥ر٧٢
تركيـا	١٤	بولونيـا	٤٥	بريطانيا	٨١
الفيليبين	١٤	فلسطين المحتلـة	٤٥	فرنسـا	٨٥
ليبيـا	١٦			كنـدا	٨٧
ايـران	١٨			الارجنتين	٨٨
الحبشـة	١٩			الولايـات المتحـدة	١٠٤
كينيـا	٥ر٢١			استراليـا	١١٠
البرتغال	٥ر٢٣			نيوزيلانده	١١٥
المكسيك	٥ر٢٤			اورغـواى	
اسبانيـا	٥ر٢٦				
البرازيـل					
فنزويـلا					

المصدر . . . الوضع العالمي للتغذية والزراعة . من منشورات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة ١٩٦٧ .

ـ الفصل الثالث ـ

الحلول المنظمة لمواجهة الاخطار المقبلة

في الفصلين السابقين، بينا الاخطار الجسيمة التي تهدد اقتصاد اللبنانيين وصحتهم في حال استمرار الاوضاع الحالية المتعلقة بتموين لبنان باللحوم.

ويودنا آلان ان نتساءل :

وهل ثمة مخرج من هذه الاخطار ؟

وهل صحيح ان هذه الاخطار تدخل في طبيعة الوجود اللبناني، كبلد صغير الرقعة الزراعية ومحدود الامكانات الانتاجية للاعلاف، وفي طبيعة تطور المجتمعات في العالم، حيث يفرض تكاثر السكان نقصا عاما في المواد الغذائية وارتفاعا عالميا في اسعار الكثير من السلع والمواد الحيوية ؟

نحن أبعد ما نكون استهانة بالواقع اللبناني المتمثل بضيق الرقعة الزراعية وبالكثافة المرتفعة في عدد السكان بالكيلومتر المربع الواحد .

ولكن العلم بالواقع لا يتضمن ابدا ضرورة الاستسلام لاحكامه . بل ينبغي ان تتحول الصعوبات الى حوافز ومحرضات للعمل في سبيل تجاوزها وقهرها ما امكن الامر . فلا تقدم دون تحديات الطريق .

وفي القضية التي تشغلنا في هذه الدراسة : قضية تموين لبنان باللحوم، نحن نعتقد ان الكثير من المخاطر التي تحيق بلبنان، في المستقبل، بسببها، ناجم قبل كل شيء عن فقدان اية سياسة او خطة منظمة لمعالجة هذه القضية . فهي، حتى آلان، متروكة لفعل الحظ والصدفة، ولاحكام اللعبة العشواء التي يلعبها الافراد من تجار ومستوردين ومستهلكين انسياقا مع تقلبات العرض والطلب، في صورتهما آلانية القصيرة المدى، وفي حدود المصلحة الفردية فحسب:

مصلحة المستهلك او التاجر او المنتج . ولكن هذه القضية لم تعالج بعد من حيث انها مشكلة لبنانية تتجاوز قضية الافراد والفئات لتصبح قضية وطنية ذات مساس بالثروة القومية وبالصحة العامة تماما كقضية تموين البلد بالحنطة والسكر. بل ان قضية التموين باللحوم تفوق قضية التموين بالسبوب والسكر أهمية ،لأن لانعكاسات تأثيراتها أبعادا اضخم بكثير من الناحية الاقتصادية ،ولأن اللحوم مادة غذائية لا بديل لها ،من الناحية البيولوجية . اذ ليس من اطعمة تستطيع ان تزود الجسم الانساني والحيواني بالعناصر البروتينية النبيلة التي تحتويها بأسعار مشابهة (باستثناء الالبان التي يثير بها مشاكل مترابطة مع مشكلة التموين باللحوم) ،بينما توجد اطعمة عديدة تستطيع ان تحل مكان القمح والسكر بتوفير العناصر الغذائية المماثلة . وبعدأ لا نرى كثيرا من الناس ينتهون الى الاقلاع، بناء لنصحية الاطباء ، عن تناول الخبز والسكر وكل انواع الحلوى ، حفاظا على وزنهم وصحتهم؟ بينما لا نعلم ان الاقلاع عن اللحم امر يشير الاطباء باتباعه على نطاق مماثل لقضية الاقلاع عن النشويات .

ومع هذه الاعتبارات، فان الدولة اللبنانية قد باشرت منذ ما يزيد على عشر سنوات بمعالجة قضية القمح والحبوب ثم قضية السكر، بانشائها مكتب القمح والشوندر السكري ، وحتى قبل انشائه ،عندما باشرت التوقيع على اتفاقيات خاصة مع العديد من الدول الاجنبية لتزويد لبنان بالقمح والحبوب بصورة منظمة .

أما اللحوم ،وهي على ما هي عليه من أهمية بالغة ، فلم تحظ بعد بأية عناية خاصة من جانب الدولة ،باستثناء الاعمال الروتينية التي تقوم بها مصلحة الطب البيطري ومصلحة الابحاث الزراعية في مكافحة الامراض الحيوانية السارية .

ان أية خطة لم توضع بعد لمعالجة القضية من زاويتها الاقتصادية وعلى النطاق الوطني العام — في سبيل تحديد الدور الذي ينبغي ان يترك لكل من الاستيراد من الخارج والانتاج الحيواني الداخلي في تموين لبنان باللحوم الحيوانية ، وفي سبيل تحقيق هذا التموين بأقل مايمكن من استنزاف للطاقة الاقتصادية الوطنية .

واننا نأمل ان يتمكن مكتب الانتاج الحيواني الذى لا يزال مصلحة وليدة ، من سد هذه الثغرة الكبيرة ، فيعين على وضع هذه الخطة الشاملة التي تتناول مختلف جوانبها ، وعلى تنفيذ الاقسام التي تدخل في نطاق مهامه وصلاحياته .

واننا نعتقد أن كل خطة لمواجهة الاخطار التي وضعناها في الفصلين السابقين يجب ان تركز العمل في اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الاول :

تشجيع التوسع في الانتاج المحلي للمواشي : بحيث يغطي اكبر جانب ممكن من حاجات لبنان الى اللحوم ، وفي الوقت نفسه يسد كل حاجات لبنان الى الحليب ومشتقاته .

الاتجاه الثاني :

تنظيم التموين بحيث تؤمن مصادر دائمة ومنتظمة للمواشي واللحوم التي يحتاج اليها لبنان سنويا وبأسعار لا تخضع للتقلبات الهوجاء في الاسعار . فلننظر بالتفضيل كلا من هذين الجانبين المتكاملين للقضية .

ـ الحل الاول ـ

تشجيع التوسع في الانتاج الداخلي للمواشي

ونعني بالتوسع في الانتاج الداخلي من جهة ، زيادة القطعان الحيوانية وتنميتها من حيث الاعداد والنوعية ، وخاصة زيادة الحيوانات المولدة لاستنتاج العجول والحملان التي تربى للحم على الاراضي اللبنانية ، ومن جهة ثانية تحسين طرق التربية الحيوانية ، باختيار انواع حيوانية ذات طاقات انتاجية ارفع ، وباعتماد اساليب للتسمين والتغذية اكثر فعالية واقل تكاليف .

هذا الاتجاه المتشعب هو الاتجاه الاطول والاصعب ولكنه الحل الاكثر جذرية، والاكثر صونا وتنمية للثروة الوطنية والاقل تبديدا لها . وهو فوق ذلك الحل الذى يعطي الامان الاكبر في قضية تموين لبنان باللحوم في المستقبل .

لهذه الاسباب نحن نبدأ بدراسته .

ومع كل هذه الفوائد ،لن تخلو الدعوة لسلوك مثل هذا الاتجاه من معارضة .

والذريعة التقليدية لمعارضة خطة من هذا النوع تقوم على التذكير بأن لبنان بلد قليل المراعي الطبيعية، وضعيف الامكانات لانتاج الاعلاف اللازمة لحيوانات اضافية او لحيوانات محسنة .

والوجه الثاني للمعارضة يرتكز الى صعوبات تنفيذ الخطة والى ضرورة تدخل الدولة بصورة واسعة لتحقيق نجاحها مما يؤدى الى الاضرار بمبدأ الاقتصاد الحر الذى يشكل احد اعمدة المجتمع اللبناني .

والوجه الثالث للمعارضة يقوم على التخوف من ان يكون التوسع بانتاج الماشية في سبيل اللحم مجالا لانقاص الانتاج الزراعي من جهة، وسببا لتقليص انتاج المواشي الحلوب .

ووجه رابع للمعارضة قد يرتكز على استحالة انتاج اللحوم محليا بأسعار تتحمل المنافسة مع المنتجات المستوردة من الخارج ، بسبب الموارد العلفية المحدودة في لبنان وضرورة استيراد الاعلاف من الخارج .

ووجه خامس للمعارضة يستند الى صعوبات توليد الحيوانات المعدة لانتاج اللحم من القطعان التي تربى في لبنان بسبب الاعداد المحدودة من الاناث الحيوانية التي تستوعبها المراعي اللبنانية . وقد يخلص المعارضون الى التساؤل :

" طالما ان لبنان سيضطر دائما الى استيراد العجول والاغنام لتربيتها وتسمينها قبل الذبح ، وكذلك لاستيراد الاعلاف الاضافية، افلا يحسن بنا ان نكتفي باستيراد اللحوم او المواشي المعدة مباشرة للذبح ؟ "

كل هذه الحجج والمحاذير جديرة بالتفحص بامعان قبل الحكم على ملاءمة الاقدام على اية محاولة لتنمية انتاج المواشي وعلى حظها من النجاح او الفشل .

لذلك سنتناول بالبحث القضايا التالية :

اولا : الحدود القصوى للتوسع المطلوب في انتاج المواشي محليا لتغطية الحاجات المتزايدة للحوم .

ثانيا : قدرة الارض الزراعية على انتاج الاعلاف الضرورية لتغذية اعداد اضافية كافية من المواشي .

ثالثا : المراعي اللبنانية وقدرتها على استيعاب قطعان اضافية من المواشي .

رابعا : عمليات استصلاح الاراضي . امكاناتها وحدودها في تنمية انتاج الاعلاف.

خامسا : التوازن بين الانتاج الحيواني والانتاج الزراعي

سادسا : التوازن بين انتاج المواشي الحلوب وتلك المعدة للذبح .

سابعا : استيراد الحيوانات المعدة للذبح ام استيراد المولدين .

ثامنا : حساب النتائج الاقتصادية لخطة التوسع بالانتاج بالمقارنة مع الحلول الاخرى .

— البنـــد الاول —

الحدود القصـوى للتوسـع المطلوب في انتاج المواشي بلبنان

رأينا في الفصل الاول الكميات من اللحوم التي تتوفر للبنان سنويا عن طريق الاستيراد وعن طريق الانتاج المحلي . ولا شيء يمنع من اعتبار هـذه الكميات بمثابة التمثيل الصحيح لحاجات لبنان الفعلية الى اللحوم .

ونحن نعلم من احصاءات وزارة الزراعة ان لبنان استورد ، فـي السنوات الثلاث الاخيرة ، ما يلي من الاعداد الحيوانية :

جـدول رقم ١٠ — اعداد الحيوانات التي استوردها لبنان في سنوات ١٩٦٥ — ١٩٦٧

النـوع الحيواني	١٩٦٥ عدد الرؤوس	الـوزن القائم بالاطنان	١٩٦٦ عدد الرؤوس	الـوزن القائم بالاطنان	١٩٦٧ عدد الرؤوس	الـوزن القائم بالاطنان
ابقار وجواميس	٧٧٠٠٠	١٨٥٨٣	٩٦٥٢٩	١٩٠٠٠	٧٤٧٦٦	١٨٠٠٠
اغنـام	٦٠٠٠٠٠	٢٥٩٢٣	٦٩١١٦٦	٢٨٦٤٠	٤٢٨٥٢١	١٩٢٨٣
ماعـز	١٤٥٠٠٠	٥٧٤٠	٩٣٨٤٤	١٧٠٠	١١٦٤٩٣	٤٦٤٠

ونحن لم ننته الى فكرة تحقيق خطة التوسع في انتاج المواشي الا استتباعا لما رأيناه من محاذير تبعية لبنان للاسواق الخارجية التي يستورد منها غالبية حاجاتـه للحوم .

فالتوسع في الانتاج يستهدف اذن الاستغناء قدر الامكان عن استيـراد المواشي المعدة لانتاج اللحم .

ولكن الى اى مدى يستطيع لبنان الذهاب بخطة التوسع في تربيـة المواشـــي ؟

ان لبنان موضوع أمام الاختيار بين عدة احتمالات في هذا المجال : وهذه الاحتمالات هي كما يلي :

١ . ـ التوسع بتربية المواشي المولدة محليا بحيث تؤمن الكفاية الذاتية الكاملـــة فيما يتعلق باللحوم، والتي تغني لبنان تماما عن استيراد المواشي الحيـــة اللازمة لحاجات الذبح .

٢ . ـ التوسع بتربية المواشي بحيث تؤمن الكفاية الذاتية الكاملة فيما يتعلق بانتاج الحليب ومشتقاته والكفاية الجزئية فيما يتعلق باللحوم .

٣ . ـ التوسع بتربية المواشي المولدة في لبنان بحيث تؤمـــن الكفاية الجزئية من اللحوم بنسبة محددة مسبقا في الخطة (مثلا بنسبة ٢٥ او ٥٠ بالمائة مـن حاجات الاستهلاك او من حجم الاستيراد) .

٤ . ـ الاكتفاء باستيراد الحيوانات الصغيرة السن (العجول الصغيرة والحملان دون الستة اشهر) بالاعداد اللازمة سنويا في سبيل تربيتها محليا حتـــى تبلغ الوزن الملائم للذبح .

فلنستعرض امكانيات تحقيق كل من هذه الصيغ، والفوائد او المساوىء المرتبطة بكل منها .

T ــ التوسع بتربية المواشـــي المولدة حتى الاكتفاء الذاتي الكامل

ونعني بالاكتفاء الذاتي الكامل الاستغناء تماما عن الاستيراد ولكـــن ارقام الاستيراد تختلف بصورة كبيرة من سنة الى سنة كما يتبين من الجدولين رقـــم ٣ و ١٠ .

ولكن ، رغبة في الاقتراب من الواقع في صورته الاخيرة ، نحن سنعتمد معدل الاستيراد في السنوات الثلاث الاخيرة التي تتوفر المعلومات عنها .

وهذا المعدل يتضح في الجدول رقم ١١ المدرج ادناه :

جدول رقم ١١ ــ معدل استيراد المواشي في السنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧

النـــوع الحيواني	العـــدد بالـــرؤوس	الوزن القائم بالاطنـــان
ابقار وجواميس	٨٤٣٠٠ رأس	١٨٨٠٠ طنـــا
غنم ضـــأن	٥٧٦٠٠ رأس	٢٤٦٠٠ طنـــا
ماعـــــز	١١٨٤٠٠ رأس	٤٦٩٠ طنـــا

فلو شئنا ان ننتج محليا هذه الاعداد الضخمة من الحيوانات المعدة للذبح ، على اعتبار تولدها من حيوانات مولدة تربى في لبنان ، لاحتجنا الى اناث مولدة تفوق هذه الاعداد ، وذلك لسببين بيولوجيين لا مهرب من فعلهما :

السبـــب الاول :

يعود الى ان نسبة المواليد التي تعطيها الحيوانات لا تتجاوز فـــي احسن الحالات (العناية بالتغذية وضبط عمليات التوالد ومكافحة امراض العقـــم)

نسبة ٧٥٪ عند الابقار وهذا يعني انه يلزم تربية ٢٠٠ بقرة لتوليد ٧٥ عجلا .

اما في نوعي الغنم والماعز، حيث تكثر ولادات القوائم وحيث يمكن الحصول على موسمي ولادة في السنة الواحدة او على الاقل على ثلاثة مواسم في سنتين عند الاناث الواحدة) فان بالامكان استنتاج ١٢٥ — ١٤٠ حملا او جديا من ١٠٠ انثى .

السبب الثاني :

يتمثل في كون المواليد من الحيوانات تتوزع عادة بنسبة ٥٠ بالماية للذكور و٥٠ بالمائة للاناث .

وبما ان ضرورات حفظ النوع وتأمين استمرار عمليات التوالد تقضي بالاحتفاظ بالاناث وبعدد ملائم من الذكور، فان اقصى ما يمكن الحصول عليه من حيوانات معدة للذبح هو ٥٠ بالمائة من المواليد الذكور يضاف اليها ١٠ بالمائة من المواليد الاناث التي قد لا تصلح للتربية اى ٦٠ بالمائة من المواليد .

وهذا يعني ان ١٠٠ بقرة مولدة تنتج ٧٥ وليدا

يذهب منها ٦٠ بالمائة للتربية للحم اى حوالي ٤٥ عجلا .

وان ١٠٠ غنمة او عنزة تنتج ١٢٥ وليدا

يذهب منها ٦٠ بالمائة للتربية للحم اى حوالي ٧٥ عجلا .

وهناك اعتبار اخير ينبغي الاخذ به . وهو انه تقضي تربية ١٠ فحول مولدة لكل ١٠٠ انثى مولدة في حالة عمليات التواليد الطبيعي . اما في حالة التلقيح الصناعي فتهبط النسبة الضرورية من الذكور الى حدود ادنى بكثير (ثور واحد يكفي لخدمة عشرة آلاف انثى) . وهذه الحقيقة تظهر أهمية التوسع بعمليات التلقيح الاصطناعي .

واستنادا الى هذه الحقائق ، يلزمنا ، في حال الرغبة بتربية الحيوانات المولدة بالعدد الكافي لاعطائنا سنويا اعداد المواليد المبينة في الجدول رقم ١١أقول يلزمنا انَ نربي على الارض اللبنانية .

	الاعداد التقريبية من الاناث المولدة التي تربى في لبنان
من الابقار الاناث ٨٢٠٠٠×١٠٠ اى حوالي ١٨٢٠٠٠ بقرة / ٤٥	٥٧٠٠٠
من الاغنام الاناث ٥٧٦٠٠٠ × ١٠٠ اى حوالي ٧٦٨٠٠٠ غنمة / ٧٥	٢١٣٠٠٠
من الماعز الاناث ١١٨٠٠٠ × ١٠٠ اى حوالي ١٥٦٠٠٠ عنزة / ٧٥	٤٤٠٠٠

وهذا الجدول يظهر انه في حال الرغبة في التوسع بتربية المواشي حتى الاستغناء التام عن الاستيراد يلزم لبنان ان يرفع اعداد المواشي التي يربيها في الظروف الحاضرة بالنسبة التقريبية التالية .

٣٢٢ بالمائة فيما خص الابقار
٣١٣ بالمائة فيما خص الاغنام
٣٥ بالمائة فيما خص الماعز

ولكن ينبغي التنويه الى ان العجول التي يستوردها لبنان للذبح هي في اكثر الاحيان من العروق غير المحسنة التي يتجاوز وزنها القائم اكثر من ٦٥٠ — ٧٠٥ كيلو في عمر السنة ، والتي ينبغي الاستمرار بتربيتها حتى ١٨ شهرا كي تبلغ الوزن المعتاد للذبح (٢٥٠ كيلو من الوزن القائم) او في حدود ١٣٠ كيلو في الوزن الصافي) .

ومن الممكن ، بل من الضروري ، في حال تطبيق خطة لتنمية قطعان الماشية ان يعتمد على التوسع في تربية عروق محسنة من الابقار (من العروق الحلوب او العروق المختصة بانتاج اللحم) .

وفي حال اختيار العروق الحلوب من الابقار المحسنة (كالعرق الهولندي والعرق الدانمركي المعروفين جيدا من المربين في لبنان) يمكن الحصول على عجول سمنة تصل الى وزن قائم يقارب ٣٥٠ — ٤٠٠ كيلو ، او ٢٠٠ كيلو من الوزن الصافي في عمر ١٠ — ١٢ شهرا . اي الى وزن يفوق وزن العجول البلدية أو التركية بنسبة $\frac{٤٠٠}{٢٥٠}$ = ١٦٠ بالمائة .

اي انه لتأمين كميات اللحوم نفسها التي تتوفر للبنان من استيراد العجول ، يكفيه ان يربي ابقارا مولدة من العروق الحلوب بعدد يقارب

$$\frac{١٨٢٠٠٠ \times ١٠٠}{١٦٠} = ١١٣٧٠٠ \text{ بقرة}$$

أما فيما يتعلق بالاغنام والماعز ، فليس من تجربة سابقة على تربية عروق تختلف عن العروق المألوفة في بلادنا ، لذلك فأننا سنفترض ان هذه العروق ستظل عماد التربية في الفترة التي ستتناولها الخطة وبالتالي فان اعداد اناث الاغنام والماعز اللازمة لتأمين الكفاية الذاتية الكاملة ستظل الاعداد المبينة في الجدول رقم ١١ .

واستنادا الى الحاجات السنوية للاعلاف لكل رأس من الانواع الحيوانية الثلاث (راجع الجدول رقم ٨ في الدراسة التي وضعناها في سنة ١٩٦٧ حول " تنمية انتاج المواشي في لبنان " ، يمكننا تقدير الكميات الاجمالية من الاعلاف لتربية الحيوانات الاضافية اللازمة .

ويمكن تلخيص الحساب لتقدير هذه الكميات في الجدول رقم ١٢ المدرج ادناه .

جدول رقم ٢ ــ مجموع الحاجات السنوية من الاعلاف اللازمة لتربية اعداد المواشي المولدة الاضافية اللازمة لتأمين الكفاية الذاتية

نوع العلف	الحاجات للاعلاف اللازمة سنويا						مجموع الحاجات السنوية بالاطنان
	للبقرة الواحدة	لمجموع الابقار وعددها ١١٤٥٠٠٠ طن	للغنمة الواحدة	لمجموع الاغنام وعددها ٥٧٦٠٠٠ طن	للمعزة الواحدة	لمجموع الماعز وعددها ١١٨٠٠٠ طن	
ذرة خضراء	٨٠٠٠ كيلو	٨× ١١٤٥٠٠٠=٩١٢٠٠٠	٦٠٠×	٥٧٦٠٠٠=٣٤٥٠٠٠	٦٠٠×	١١٨٠٠٠=٧٠٨٠٠	١٥٣٣٠٥٠٠٠
برسيم فصة باقية خضراء	٦٠٠٠ كيلو	٦× ١١٤٥٠٠٠=٦٨٤٠٠٠	١٠٥٠×	٥٧٦٠٠٠=٦٠٥٠٠٠	١٢٥٠×	١١٨٠٠٠=١٤٧٥٠٠	١٥٤٣٦٥٠٠٠
تبن قمح أو شعير	١٥٠٠ ×	١١٤٠٠٠ = ١٧١٠٠٠	١٠٠ ×	٥٧٦٠٠٠=٥٧٦٠٠	١٠٠ ×	١١٨٠٠٠=١٢٠٠٠	٢٤٠٥٠٠٠
خليط مركز	١٠٠٠ كيلو		١١٠		١١٥		
وما يتضمنه من حبوب (بنسبة ٥٥٪ من الخليط	٥٥٠ كيلو	١١٤٠٠٠=٦١٦٠٠	٦٢	٥٧٦٠٠٠=٣٥٠٠٠	٦٥ ×	١١٨٠٠٠=٧٦٧٠	١٠٤٥٠٠٠

واستنادا الى معدلات مردود الاراضي البعلية والمروية (راجع الجدول رقم ٩ من الدراسة المنوه عنها أعلاه) نستطيع ان نقدر الحاجات الى الاراضي اللازمة لانتاج هذه الكميات من الاعلاف، وفقا للجدول رقم ١٣ المدرج ادناه .

جدول رقم ١٣ ـ المساحات اللازمة من الاراضي الزراعية لانتاج كميات الاعلاف الاضافية الضرورية لتغذية قطعان الاناث المولدة المطلوبة لتأمين الكفاية في التوالد .

نوع العلف	مجموع الكميات السنوية من الاعلاف اللازمة	معدل مردود الهكتار من الاراضي		مساحات الاراضي اللازمة لانتاج الاعلاف المطلوبة	
		ارض بعلية (موسم سنوي واحد	ارض مروية في موسمين بالسنة	اراضي بعلية موسم واحد بالسنة	اراضي مروية مع امكانية موسمين بالسنة
	(بالاطنان)	بالاطنان)	(بالاطنان)	(بالهكتار)	(بالهكتار)
ذرة خضراء	١٣٣٠٠٠٠	٣٠ طنا	٨٠ طنا	٤٤٣٠٠ هكتار	١٦٦٠٠ هكتار
فصة برسيم باقية	١٤٣٦٠٠٠	٣٠ طنا	٦٠ طنا	٤٧٨٠٠ هكتار	٢٣٩٠٠ هكتار
حبوب	١٠٤٠٠٠	٢ طنا	٤ طنا	٥٢٠٠ هكتار	٢٦٠٠ هكتار
المجموع				١٤٤١٠٠ هكتار	٦٥٠٠ هكتار

حاشية : نحن لم نذكر المساحات اللازمة لانتاج التبن لأن مواسم الحبوب تعطي في الوقت نفسه غلة من التبن تكفي لسد الحاجات المطلوبة (لأن نسبة التبن المنتج للحبوب والمنتجة يتراوح بين ٢ : ١ و ٤ : ١

ان تأمين كميات الاعلاف الاساسية اللازمة لاطعام الاعداد الاضافية من المواشي المولدة يتطلب اذا زراعة ما يقارب :

١٤٥٠٠٠ هكتارا من الاراضي البعلية أو ١٤٥٠٠٠٠ دونما

أو ٦٥٠٠٠ هكتارا من الاراضي المروية أو ٦٥٠٠٠٠ دونما

وعلينا ان نضيف الى هذه المساحات، مساحات الاراضي اللازمة لانتاج العلف المطلوب لتغذية الاعداد الاضافية من الحيوانات التي ينبغي تربيتها سنويا لتأمين حاجاتنا للحوم (انظر الجدول رقم ٨ في الدراسة المذكورة اعلاه الذى يفصل حساب تقديرها)

جدول رقم ١٤ — مساحات الاراضي اللازمة لاطعام الحيوانات المعدة لانتاج اللحم بعدد كاف لوقف الاستيراد من الخارج .

نوع العلف	مجموع كميات العلف اللازمة سنويا طنا	المساحات اللازمة من الاراضي لانتاج هذه الكميات من العلف			
		بمعدل الانتاج بالهكتار الواحد		مجموع المساحات اللازمة	
		ارض بعلية طنا	ارض مروية طنا	ارض بعلية هكتار	ارض مروية هكتار
١ — علف اخضر او ما يعادله من الدريس اليابس	٩٤١٠٠٠	٣٠	٨٠	٣١٥٠٠	١١٨٠٠
٢ — حبوب	٣٢٠٠٠	٢	٤	١٦٠٠٠	٨٠٠٠
المجموع				٤٧٥٠٠	١٩٨٠٠
مجموع المساحات اللازمة لانتاج طعام الاناث المولدة				١٤٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
المجموع العام				١٩٢٥٠٠	٨٤٨٠٠

اننا نرى ان تغطية كل حاجاتنا للحوم بحيث نستغني تماما عن استيراد الماشية الحية للذبح يستلزم مساحات اضافية من الاراضي الصالحة للزراعة تقارب :

١٩٢٠٠٠ هكتارا من الاراضي البعلية أو ١٩٢٠٠٠٠ دونما
١٠٠٠٠٠ هكتارا من الاراضي المروية أو ١٠٠٠٠٠٠ دونما

ونحن لا ندخل في الحساب المساحات اللازمة لاطعام أعداد الماشية التي تربى حاليا بصورة شبه دائمة. فاننا نفترض ان الاعلاف اللازمة لها تنتج من المساحات التي تدخل ضمن الاراضي المصنفة اراضي زراعية او مراعي .

وتجدر الاشارة الى ان الحيوانات التي قدرنا حاجاتها للاعلاف وللاراضي لا تغطي حاجات لبنان الى اللحوم فحسب وانما كذلك كل حاجاته الى الحليب، بل انها قادرة على ان تنتج من الحليب اضعاف ما يحتاج اليه حاليا ، بحيث يتحول من بلد مستورد وللحليب الى بلد مصدر للالبان والاجبان فيستطيع ان يؤمن بمداخيله الكبيرة من النقد النادر الناتج عن هذا الاستيراد ، تغطية قسم كبير مما يحتاج اليه لاستيراد الحيوانات المولدة والاطعمة المركزة (الحبوب) اللازمة .

والسؤال الذى سيتبادر الى الذهن :

ومن اين للبنان ان يجد هذه المساحات الكبيرة من الاراضي ؟

اننا نجيب هنا ، على هذا السؤال ، قبل ما اجبنا في دراستنا حول " تنمية تربية المواشي في لبنان " .

ان لبنان لا يزال يملك احتياطا من الاراضي الصالحة للزراعة تفوق مساحته المساحات المطلوبة للحيوانات. وهذا الاحتياطي يقدر بما يلي :

	خبير المراعي احصائيات " سيرر " عام ١٩٦٥	احصائيات وزارة الزراعة عام ١٩٦٦
آ ـ اراضي زراعية	المساحة بالهكتار	المساحة بالهكتار
تستغل في الرعي اراضي بور	٦١٦٠٠	٦١٦٠٠
ب ـ اراضي المراعي الطبيعية والحرود		
١ ـ اراضي صالحة للزراعة ولكنها لا تستثمر	١٥٠٠٠٠	١٧٤٧٤٥
٢ ـ حرود وقياني وجبال	٤٩٠٥٠٠	٤٠٨٣٦١

المصدر ـ هذا الجدول مقتطف من الجدول رقم ١ من دراسة الدكتور عبد الوهاب علي المرسي حول : "الوضع الحالي للمراعي الطبيعية والاعلاف في لبنان ووسائل تنميتها" في سلسلة منشورات مكتب الانتاج الحيواني

يتضح من هذا الجدول ان لبنان لا يزال يحتفظ باحتياطي من الاراضي الصالحة للاستثمار الزراعي ، ولا تستغل اليوم الا بصورة مراعي طبيعية ، تبلغ مساحتها ٦١٦٠٠ + ١٥٠٠٠٠ = ٢١١٦٠٠ هكتارا في تقدير الخبير سيرز
أو ٦١٦٠٠ + ١٧٤٧٤٥ = ٢٣٦٣٤٥ هكتارا في تقدير وزارة الزراعة .

وكلا الرقمين يفوق الارقام القصوى لحاجات المواشي اللازمة لاغناء لبنان عن استيراد اللحوم ولتحويله الى بلد مصدر لكميات ضخمة من الحليب تبلغ اضعاف حاجاته الحالية .